الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

بـــــيـان

الســـــــفيـر مـيــلاد عــطيـــة

المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام الدورة التاسعة والتسعين للمجلس التنفيذي

البند الفرعي (7-ج): إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

8 -11 شباط 2022

H.E Ambassador Milad ATIEH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW
Subitem 7(c): Elimination of the Syrian chemical weapons programme
8-11 February 2022

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس التنفيذي

أولاً- بالنسبة لتقارير السيد المدير العام والتقارير الشهرية السورية.

لقد بيّنت سورية في كل تقاريرها الشهرية المعلومات غير الموضوعية التي تضمنتها تقارير السيد المدير العام للمنظمة، وخاصة التقارير الستة الأخيرة (التقارير ذوات الأرقام 101، 100، 99، 98، 97، 96)، والتي شكلت الأرضية والذريعة لتوجيه الاتهامات الباطلة، التي لا أساس لها من الصحة، ضد سورية. ورغم ذلك، استمر السيد المدير العام بكتابة تقارير شهرية لا تتضمن معلومات دقيقة. مما دفع السيد د. فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين- رئيس اللجنة الوطنية السورية إلى الكتابة إلى السيد المدير العام برسالتين، بيّن فيهما الأخطاء والمعلومات غير الموضوعية التي تضمنها هذه التقارير بدقة وموضوعية. و اقتبسُ مما ورد في الرسالة الأولى التي وجهها السيد الوزير د. المقداد في كانون الأول 2021، "إنه لمن المستهجن أن تتحول تقارير المدير العام الشهرية إلى جزء أساسي من تلك الحملة الباطلة التي تشنها الدول الغربية ضد سورية، بل ومُحرّضٍ عليها، فهذا أمرٌ مرفوضٌ يستحق التوقف عنده ومراجعته، لأن هذا السلوك لم يسبق أن عاشته المنظمة، ويمثل خروجاً واضحاً للمدير العام عن المهام التي أُنيطت به بموجب الاتفاقية، وعلى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثامنة منها، التي تؤكد على أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أنشأت المنظمة "من أجل تحقيق موضوع هذه الاتفاقية والغرض منها، وتأمين تنفيذ أحكامها"، وكذلك ما نصت عليه الفقرة /46/ من المادة الثامنة، وبالتالي لا ينبغي أن تكون المنظمة مصدراً لتقارير غير دقيقة، أو مصدر لمعلومات مفبركة أو مزورة. وينبغي أيضاً أن يكون المدير العام الأحرص على تنفيذ أحكام الاتفاقية وأن يكون طرفاً نزيهاً محايداً وأن لا ينحاز أو يتنبى موقفاً معادياً ضد دولة طرف خدمة للأجندات السياسية لبعض الدول، كونه ممثلاً لجميع الدول الأطراف في المنظمة وأعلى سلطة في الأمانة الفنية".

ثانياً- ما يخص "فريق تقييم الإعلان"

قبل البدء بالحديث عن هذا الفريق وتقريره الذي تقدم به إلى الدورة الحالية للمجلس، يود وفد بلادي التطرق إلى مسائل ثابتة وأساسية وهي:

1) إن "فريق تقييم الإعلان" تم إنشاؤه لمساعدة سورية على استكمال إعلانها الأولي بشكل نهائي. هو ليس فريق تحقيق أو تفتيش.

2) إن بعض المسائل الفنية والعلمية التي تتم مناقشتها بين اللجنة الوطنية السورية و"فريق تقييم الإعلان" ترتبط بتفسيرات فنية وعلمية مختلفة، وبالتالي هي عملية لا يمكن حسمها بشكل سريع و انتقائي.

3) لم يسبق لسورية طيلة السنوات الثمانية الماضية أن رفضت مجيء "فريق تقييم الإعلان"، وكانت عملية ترتيب زيارات هذا الفريق إلى سورية تخضع عادةً لترتيباتٍ يتفق عليها الجانبان، وبما يناسب التزامات كلٍ منهما.

4) بتاريخ 2018/11/20، اتفق السيد د. فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية، رئيس اللجنة الوطنية السورية مع المدير العام على استمرار المشاورات للمضي قدماً بشأن كافة القضايا ذات الصلة بالملف السوري من خلال الحوار المنظم والبنّاء. بناء عليه، عملت سورية بمنتهى الجدية والتعاون البناء ولا تزال. وعرضت سورية على الأمانة الفنية للمنظمة العديد من إجراءات وتدابير الشفافية غير منصوص عليها في الاتفاقية لحل المسائل المتصلة بإعلانها الأولي، وقدمت ما لم تقدمه أي دولة طرف في الاتفاقية، من تسهيلات لا مثيل لها لـ "فريق تقييم الإعلان". فقد أجرى هذا الفريق، وفقاً للاحصائيات التي ذكرها في تقريره الذي بين أيديكم، عشرات الزيارات للمو اقع المُعلن عنها، وأخذ مئات العينات منها، وقابل أكثر من مئة شخص على صلة بالبرنامج الكيميائي السوري، وعقد أكثر من 100 اجتماع فني، وقدمت اللجنة الوطنية السورية مئات الوثائق، وعلى وجه الخصوص منذ عام 2016 ولغاية الآن، وتحقق الكثير من الانجازات والتقدم في حل مسائل غير محسومة.

<u>في الممارسة العملية ومو اقف بعض الدول الغربية من ملف الإعلان الإولي السوري، نذكر الحقائق التالية:</u>

- لقد عملت بعض الدول الغربية على تحويل "فريق تقييم الإعلان" وتقاريره إلى أداة للضغط والابتزاز السياسي ضد سورية، واستخدامه كوسيلةٍ لتوجيه الاتهامات الباطلة بحق سورية.
- من ساعد تلك الدول على تنفيذ أجندتها السياسية هذه، هو اعتمادها على معلومات مجتزأة وغير صحيحة وردت في بعض التقارير الصادرة عن المنظمة والمدير العام، حول الإعلان الأولي السوري، واستبقت كل شيء ووجهت اتهاماتها الباطلة.

فيما يخص جولة المشاورات رقم /25/، أوضح ما يلي:

1) وجهت العديد من الدول الغربية الاتهامات لسورية بأنها تعرقل، بل وترفض عقد هذه الجولة من المشاورات. نقول للأسف أن تقارير السيد المدير العام الأخيرة قد تمت صياغتها بطريقة توحي بأن الجمهورية العربية السورية ترفض عقد جولة المشاورات رقم /25/. وتضمنت، إلى وقت قريب، نصاً واضحاً يُفيد بأن سورية ترفض منح كامل أعضاء هذا الفريق التأشيرات اللازمة لدخول الأراضي السوري. وهذا لم يحصل إطلاقاً. لقد بنت تلك الدول مو اقف متسرعة وخاطئة ووجهت اتهامات باطلة لسورية، ولم تُكلف نفسها عناء البحث عن الحقيقة.

2) الحقيقة أيها السادة هي أن سورية وفي كل مراسلاتها مع الأمانة الفنية كانت تؤكد على عقد هذه الجولة، ورحبت بعقدها في دمشق أو في لاهاي وفقاً لما اقترحته الأمانة الفنية للمنظمة.

3) عندما طلبت الأمانة الفنية عقد هذه الجولة في نيسان و أيار 2021، كانت لدى اللجنة الوطنية السورية ورئيسها التزامات محددة مسبقاً، ومنها ما له علاقة باستحقاقات دستورية سورية داخلية هامة.

4) نفاجأ بإعلان السيد المدير العام، خلال إحاطته أمام مجلس الأمن في /3/ حزيران 2021، تعليق إرسال فريق تقييم الإعلان إلى سورية إلى ما بعد صيف 2021. في تقريرها الشهري رقم /92/ تاريخ 2021/7/15، عبرّت سورية عن أسفها لتعليق عقد هذه الجولة، لأن لسورية مصلحة حقيقية في إغلاق هذا الملف والانتهاء منه، لمنع استغلاله وتسييسه، ولأنها لم تخفِ شيئاً من برنامجها الكيميائي على الإطلاق.

5) من دون الدخول بالتفاصيل، وخلال المراسلات اللاحقة، أكدت سورية أنها جاهزة لاستقبال هذا الفريق في الوقت الذي تراه الأمانة الفنية مناسباً، وبذات الوقت، طلبت سورية استبدال أحد أعضاء الفريق بأي عضو آخر تراه الأمانة الفنية. إلا أن الأمانة الفنية ردت بتاريخ /10/ تشرين الثاني / نوفمبر 2021، بأنها لن تقوم بنشر هذا الفريق إلا بعد أن تمنح سورية كامل أعضائه التأشيرات المطلوبة.

6) بتاريخ /1/ آذار 2022، تلقت البعثة السورية طلباً من الأمانة الفنية، أعربت فيه عن استعدادها لنشر فريق تقييم الإعلان في سورية. وبتاريخ /3/ آذار 2022، تم إعلام الأمانة الفنية بأن مذكرة الأمانة الفنية قيد الدراسة حالياً من قبل اللجنة الوطنية السورية، وسنو افيها بما يستجد حول هذا الموضوع.

هذا ما حصل باختصار، ونقولها الآن، نحن جاهزون لعقد هذه الجولة فوراً، باستثناء عضو الفريق الذي تمت الإشارة إليه سابقاً، لأنه لدى سورية أسبابها لرفض مشاركته.

السؤال الآن، من الجهة التي تُعطل عقد جولة المشاورات هذه؟ في عام 2017، سبق لسورية أن طلبت من المدير العام السابق استبدال عضوين في أحد فرق التفتيش، وتم أخذ هذا الطلب السيادي بعين الاعتبار، ولم تحصل مثل هذه الضجة؟

سؤال هام يتوجب إثارته، ألا يوجد في المنظمة خبراء ومفتشين غير المفتش الذي طلبت سورية استبداله؟ إذا كانت النوايا سليمة، فإنه من الواجب احترام وجهة النظر السيادية للدولة الطرف، فمن المؤكد أن لسورية أسبابها الموضوعية لاتخاذ هذا الموقف بالتأكيد.

ألا تلاحظون معي بأن هناك نية غير سليمة مبيتة حيال هذا الموضوع؟ فسورية تتعامل مع هذا الفريق منذ عام عام 2013، ولم يسبق طيلة كل هذه الفترة الطويلة أن عطلت عمل هذا الفريق على الإطلاق، وهذا دليل رغبتها ونيتها الصادقة في الانتهاء من هذا الملف.

ثالثاً- فيما يخص "بعثة تقصي الحقائق" (FFM)

في الوقت الذي تلقى "بعثة تقصي الحقائق" التأييد والدعم الأعمى من قبل بعض الدول لأسباب سياسية فاضحة، فقد أعربت سورية في أكثر من مناسبة، ومعها العديد من الدول الأخرى عن قلقها إزاء العيوب الجسيمة والخطيرة في طرائق عمل بعثة تقصي الحقائق، وابتعادها عن جوهر ونصوص الاتفاقية ومرفق التحقق والشروط المرجعية لعملها(مذكرة الأمانة الفنية رقم S/1255/2015 تاريخ /10/ آذار 2015). لقد أثبتت الوقائع والتجارب العملية مع "بعثة تقصي الحقائق (FFM)، منذ أن بدأت بإصدار تقاريرها، حول بعض الحوادث المزعومة، بأنها تعمل بعيداً عن المهنية والنزاهة وبشكل متكرّر.

وللأسف، لم تلقَ الملاحظات الموضوعية الموجهة إلى طرائق عمل وتقارير هذه البعثة، أي اهتمام من الأمانة الفنية وبعض الدول الغربية، ومع ذلك، استمرت هذه البعثة في إصدار تقارير مزورة مشكوك في صحة استنتاجاتها، وفيما يلي بعض الملاحظات على عمل هذه البعثة من دون أن تغير من نهجها حتى الآن:

1) **غالبية الحوادث التي يجري التحقيق فيها، مضى عليها سنوات طويلة، فأين متطلبات التحقيق العادل والنزيه أن تحقق في حوادث تقادمت فيها الأدلة والشهود ومن دون وجود عينات أو أدلة.**
2) **لا تقوم البعثة بزيارة موقع الحوادث المدعاة، وتُجري تحقيقاتها عن بُعد، وتعتمد في إعداد تقاريرها على مصادر مفتوحة وبدون أية أدلة مادية أو سلسلة حضانة شرعية للعينات وفقاً لما تقتضيه الشروط المرجعية.**

3) تتجاهل البعثة، بشكل متعمد، كل المعلومات الأكيدة التي تقدمها الحكومة السورية، الدول الطرف في الاتفاقية، حول وحوادث استخدام لمواد كيميائية سامة، في الوقت الذي تتبنى فيه كل ما تقدمه المجموعات الإرهابية على مختلف مسمياتها أو أطراف تعلن العداء لسورية.

فيما يخص تقرير حادثة كفر زيتا المزعومة (1 تشرين الأول 2016)

في قراءة أولية للتقرير، نود ذكر الملاحظات التالية:

1- يعتمد التقرير في استنتاجاته على أسطوانة مزعومة استلمها من "جماعة الخوذ البيضاء الإرهابية" بعد فترة طويلة من وقوع الحادثة المزعومة، وهي غير مزودة بمواد متفجرة أو منظومة تفجير ولا بمنظومة استقرار إيروديناميكي.

2- اعتمد التقرير أيضاً على شهادات لممثلين لا يُشهد لهم بالبراعة في التمثيل وهم من ما أسماهم التقرير بـ "المستجيبين الأوائل" (الخوذ البيضاء)، وشهادات الكوادر الطبية، بعد مضي قرابة /5/ سنوات على الحادثة المزعومة. ورغم كل ذلك، وقعت البعثة في مصيدة عدم الاتساق والتناقض الواضح في شهادات كل من: "الخوذ البيضاء" والشهود والكوادر الطبية، فتارة سقط برميل، وتارة أخرى برميلين ... الخ.

3- بالنسبة للعينات البيئية والإحيائية، تعترف البعثة بأنها لم تحصل على أي من هذه العينات، وبأنها لم تقم بزيارة موقع الحادثة، وبالتالي تخالف البعثة أبسط قواعد التحقيق النزيه والعادل التي نصت عليها الاتفاقية والشروط المرجعية لعمل هذه البعثة.

4- بالنسبة للمصادر المفتوحة، التي اعتمدت عليها البعثة، فقد عدنا إليها من واقع الهوامش الواردة في التقرير، وتبين لنا بأن الغالبية العظمى من تلك المصادر هي عبارة عن مواقع الكترونية تعود لما يسمى "المعارضة السورية".

5- تجاهل فريق البعثة في تقريره كل ما قدمته اللجنة الوطنية السورية طيلة الفترة السابقة، بما في ذلك شهادات موثقة لخمسة شهود قدمتهم سورية استمع فريق بعثة تقصي الحقائق لهم خلال زياراته إلى دمشق في شهر نيسان 2021، إضافة إلى معلومات موثقة تم تزويد فريق البعثة بها في خمسة مذكرات شفوية خلال الفترة من 2017 ولغاية 2020.

6- كافة صور الأسطوانة المزعومة وأجزاؤها وصورة الحفرة، تؤكد بأنه لا يوجد دليل علمي أو مادي على أن الأسطوانة ناتجة عن رمي جوي، وكان مطلوباً من فريق بعثة تقصي الحقائق استشارة

مختصين في المجال الفيزيائي والهندسي والميكانيكي للتأكد من صحة تلك المزاعم، لا تبنيها بشكل أعمى. ففي حالة السقوط العشوائي للأسطوانة، ونظراً لعدم وجود منظومة استقرار إيروديناميكية للأسطوانة، فإنه من الناحية العلمية يجب أن يتأثر معظم جسم الأسطوانة وليس المقدمة فقط.

7- أما بالنسبة للحفرة المزعومة، فبدت دائرية ومتجانسة من جميع جوانبها، وهي ليست ناتجة عن اصطدام الأسطوانة بسطح الأرض، وما جاء في التقرير يخالف الحقيقة من الناحتين الفيزيائية والميكانيكية، ويؤكد أن الأسطوانة قد تم وضعها يدوياً. وينطبق هذا الكلام على فتحتي التهوية لمركز قيادة المجموعات الإرهابية، التي لم يتضمن التقرير صوراً لهما.

مع كل ما تقدم دعونا نقول الحقيقة التي تتجسد بما يلي:

مسرحية استخدام الأسلحة الكيميائية في كفرزيتا هي أشبه بمسرحية للكاتب الفرنسي صموئيل بيكيت (في انتظار عودة غودو) فالحوار الضبابي المبتور والمشتت بلا ترابط ولااتساق ولاتوازن. تماما كما هي مسرحية كفرزيتا. وحدها بعثة تقصي الحقائق عرفت من هو غودو. وإذ به الجيش العربي السوري. بعثة تقصي الحقائق لم تقم بتحقيق أبداً. جمعت معطيات من مصادر غالبيتها العظمى مشبوهة وحاقدة ومنها ما هو مرتبط يُنفذ أجندة بعض الدول الغربية، وحللت معطيات؟ كيف؟ لقد قامت البعثة بإخضاع المعلومات والمعطيات التي أخذتها بانتقائية ومارست الضغط الشديد عليها وأجبرتها على "الاعتراف" بما تريد هي. الاستنتاجات لم تقنع أحداً إلا أولئك الذين يتفقون معها سياسياً و أيديولوجياً فقط وفقط، لا مهنياً ونزاهة وعدالة. التحقيق النزيه هو البحث عن الحقيقة.

سؤال برسم الجميع: ما مصلحة الجيش العربي السوري أن يستخدم برميل أو أسطوانة كلورستؤدي في أغلب الحالات إلى صعوبة في التنفس لأنها وفق المسرحية الكاذبة القيت في منطقة مكشوفة، طالما أن السلاح التقليدي يحقق نتائج إيجابية في الميدان أكبر بكثير من كلوريؤدي لصعوبة في التنفس.

أقول لكم بكل صدق، مجرد صدور التقرير، وقبل قراءته كنا نعرف الاستنتاج الذي توصلت إليه البعثة، ليس لأننا منجمون بل لأننا نعرف الحقيقة. فهاهي تقتبس من تقرير سابق نفس المحتوى ونفس الاستنتاج مع تغير الأشخاص واللاعبين. ويتردد في ذهننا إحدى عبارتين: إما عبارة "هناك أسباب معقولة للاعتقاد". إنه تكرار ممل وسقيم وتعكس طيشاً، بل ومراهقة في التحقيقات. أو أنه لم يتسنى للبعثة، بناء

على جميع المعلومات التي حصلت عليها وحللتها، أن تثبت إن كانت مواد كيميائية قد استخدمت أم إنها لم تستخدم كسلاح في الحادثة.

لم يعد بخافٍ على أحد بأن الهدف من هذه التقارير والمسرحيات هو وضع سورية تحت مطرقة الضغط الدائم، السياسي والدبلوماسي والقانوني و الاقتصادي والمالي والإنساني، بغرض إشغالها الدائم وإغراقها في مواجهة تلك الضغوطات وتداعياتها على الداخل السوري، وشرعنة ذلك عبر تقارير وقرارات للأسف تصدر عن هذه المنظمة، والمطلوب هو زيادة حجم التضليل والتهويل والتزييف والتزوير إلى الحدّ الأقصى.

وكان لافتاً ما جرى في جلسة الإحاطة، التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ /5/ كانون الثاني 2022، لمناقشة التقرير الشهري للمدير العام رقم /99/، حيث قالت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة في تلك الجلسة: "خلال آخر زيارة قامت بها بعثة تقصي الحقائق إلى سورية الشهر الماضي، جمعت البعثة معلومات أساسية عن أربعة حوادث لاستخدام الأسلحة الكيميائية في عام 2017. وتساعد هذه المعلومات في تحميل النظام السوري المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيمائية، ودعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية". والسؤال هو، من أوصل هذه المعلومات، فيما لو كانت صحيحة، إلى السفيرة؟ وهل هذا الكلام هو الاستنتاج الذي يتوجب على البعثة كتابته إلزامياً في تقريرها كما حصل في تقرير حادثة دوما؟

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والتسعين للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .